الأستاذ :رضا شوادرة

استاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف2

محاضرات لقسم السنة ثانية ماستر تخصص العلاقات الدولية في مقياس الدراسات الاقليمية .

نحو مقاربة مفاهمية شاملة لفهم وتحليل الدراسات الاقليمية

تعتبر الدراسات الاقليمية من بين التخصصات والفروع الجديدة والمتجددة في العلاقات الدولية ، لما لها من اهمية في تحليل الظواهر السياسية الدولية والاقليمية ذات الابعاد والمستويات المختلفة ، بحيث عكف الباحثون في العلوم السياسية على استحداث هذا التخصص من اجل التمكن اكثر في فهم مختلف الظواهر الدولية والاقليمية ذات الطابع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي... وغيرها من المجالات الحياتية للفواعل الدولية بمختلف المستويات ، وكل هذا من خلال تحليل كل التفاعلات الدولية بين مختلف الفواعل الدولية داخل النظام الدولي والعالمي ، وكذلك داخل الانظمة الاقليمية الفرعية لمختلف التكتلات الاقليمة والوطنية .

1- مفهوم الدراسات الاقليمية

يعتبر مفهوم الدراسات الاقليمية حديث في دراسة العلاقات الدولية، حيث لم يتم تداوله إلا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وأن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية منذ زمن بعيد ،حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي المنهاجين ينبغي أتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من أقترح تنظيماً عالمياً يشمل جميع الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية؛ بينما رأي آخرون، أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية. كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية، وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية

2- مفهوم النظام الاقليمي:

نشأ مفهوم النظام الإقليمي في الستينات والسبعينات، وتعود أصول الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، أولهما الإقليمية وهي كمدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والإستقرار، واعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عمليا للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، في حين كان دعاة العالمية قد دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار

ومنع الحروب. ويرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي.

يشكل النظام الإقليمي نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي ،أي أن النظام الدولي مفكك إلى عدة نظم فرعية ،وهذا لتمتع العديد من الأقاليم بقدر واضح من الانقطاع و التمايز عن النظام الدولي. و المقصود بالنظام الإقليمي هو مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، و تربطها عوامل مشتركة في المصلحة و الولاء ،بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميز و التعاون، وربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن و الاقتصاد و الاجتماع و كافة المجالات الأخرى .

3- معايير النظام الإقليمي:

*معيار التقارب الجغرافي كأساس لتمييز النظم، فإقليم جغرافي يعتبر محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي، التي بدورها تشكل أساس التمييز بين النظم الإقليمية ،فالدول المتقاربة جغرافيا أكثر تفاعلا بغض النظر عن الدول الكبرى التي تتجاوز هذه الفرضية لاعتبارات استراتيجية عسكرية اقتصادية،و هو ما برز في نموذج الإقليمية الجديدة.

* معيار الاعتراف العالمي بأن الإقليم يشكل حالة متميزة عن النظام العالمي

* معيار التماثل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين مختلف الفواعل المشكلة للنظام الاقليمي بحيث ضرورة وجود عناصر مشتركة ثقافية و اجتماعية و اقتصادية تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي .

*معيار حجم التفاعلات بين مختلف الوحدات السياسيية المشكلة للنظام الاقليمي تعتبر المعيار الفارق للتميز بين نظام اقليمي ناجح واخر فاشل ،وهذا عن طريق وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و معلوماتية بين دول الإقليم يتحدد في ضوءها المصالح الإقليمية المشتركة و اتجاهاتها، على أن يتم ذلك باستقلالية عن ضغوطات النظام الدولي،وهذا لا ينفي التفاعل بين هذا الأخير و النظام الإقليمي ..

4- دوافع ظهور المفهوم النظام الاقليمي

*الدافع السياسي و الأمني : حاجة الدول للأمن الجماعي والمشترك و لاقامة قوة سياسية ودبلوماسية من شانها انتاج قوة تفاوضية مع مختلف الفواعل الاخرى خاصة بعد بروز سياسة الاستقطاب، و عمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الروسي والصين على الحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم.

*الدافع الاقتصادي والبرغماتي : رغبة قادة الدول في إنجاز مصالح مشتركة قومية بين مختلف الوحدات لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم.

*مسايرة تواتر الاحداث و المتغيرات الدولية : سعي الدول المتوسطة و الصغيرة وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية .

* إدراك وتحليل واقع العلاقات الدولية اكثر فاكثر من خلال التركيز على مستوى التركيز على مستوى التحليل الإقليمي.

أن هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة لتحليل في السياسة الدولية :

* مستوي التحليل الاقليمي من خلال مساهمته في تعميق دراسة العلاقات الدولية ، فهو مستوى تحليل وسطي بين مستوى الدولة و المستوى العالمي.

*المساعدة في خلق مستوى تحليل جديد لمعاجة واستخدام كل الفاعل وكل المتغيرات، فبعض الباحثين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن ما يؤدي لتغييب عوامل هامة تتعلق بطبيعة و خصوصيات الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي.

*يساعد أخصائي المناطق بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم.

*استحداث لخلق الدراسات المقارنة لسياسة دولة على المستوى الإقليمي الدولي.

*استحداث الدراسات المقارنة بين منطقتين مختلفتين.

* دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي.

5- حدود واطراف النظام الإقليمي

***وحدات النظام** : و هي القوى الفاعلة في المنطقة ، قد لا تقتصر على أطراف الإقليم بالمعنى الجغرافي ، رغم أنها تظل من الأعضاء الأساسية في الإقليم .

***التفاعل** : التفاعل بين وحدات النظام ، و هو يتخذ أنماطا أو نماذج سلوكية مختلفة (صراع/تعاون) وفق قواعد معينة، إضافة إلى الخصائص البنيوية للنظام،أي سمات النظم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية للدول المكونة للنظام، و مدى وجود تماثل أو تقارب بينها .

***الوسط** : الوسط الإقليمي، و هو البيئة المحيطة التي تشمل على العوامل المحددة والمناخ العام، الذي يميز العلاقات الإقليمية ، فكل نظام إلا و له بيئته التي يتفاعل في إطارها والنظام الإقليمي له إطار سياسي دولي له محدداته و قيوده ،وهنا يجب التمييز بين قلب النظام و أطرافه و الدول الهامشية ثم نظام التغلغل.

***حدود النظام** : و هي الخطوط التي تميز نظام إقليمي عن النظم الأخرى ،و تحدد طبيعته و أطرافه .

***هيكل النظام:** و يعبر عن خصائص و مكونات القوة و التأثير داخل النظام، أي نمط الامكانات أو مستوى القوة في النظام ،ما يعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام أي هل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات ؟أم يوجد نوع من التراتبية في توزيع القوة؟ أم أنه هناك شكل من الاستقطاب بين دوليتين أو أكثر على قيادة النظام؟و لتحديد دلك هناك ثلاث عناصر من القوة ممثلة في العناصر المادية ، العناصر العسكرية ، و العناصر النفسية .

6- تفاعلات وا نواع النظام الإقليمي

عموما تخضع تفاعلات النظام الإقليمي لمجموعة من المحددات يمكن توضيحها من خلال مايلي:

*1-هيكلية النظام الإقليمي و خصائصه البنائية :

تتحدد تفاعلات النظام الإقليمي بناءا على هيكليته ،و هي تشير إلى عدد الفواعل وقدراتها و تباين أدوارها أو المستويات التي يتكون منها النظام ،وهنا يقسم كانتوري وشبيغل النظام الإقليمي إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي:

يضم الفواعل الرئيسية في النظام ،و قد حددها

⋆-**القطاع المحوري أو المركزي**:

ثلاثة أنواع: القطاع المهيمن والمساوم والموازن

المهيمن بحيث دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

–المساوم: هي دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة لذلك يوجد أكثر من مساوم .

الموازن : هو الفاعل الذي يوازن بين الفاعلين السابقين، يتوقف توازن النظام على قوة يمكن أن هذا الطرف، و عدم انحيازه لأي من الطرفين الآخرين.

***–القطاع الطرفي**

إذ تكون دول هذا القطاع أقل تجانسا من دول القطاع السابق،وكل ما يربطها بالنظام هو الترابط الجغرافي،في حين يركز ديفيد مايرز على عامل القوة ،أما بيرسون فيحددها من خلال تفاعلها في حالات النزاع و المشاركة و المساعدة.

أي مدى التشابه في خصائص كما تتحدد هيكلية النظام من خلال طبيعة ومستوى التماسك، الكيانات السياسية ،و درجة التفاعل فيما بينها ،إضافة إلى بنية القوة للنظام الإقليمي ،و يقصد بها القدرة المتاحة أو المحتملة لدولة ما على صنع القررات التي تحقق مصالحها ،و قد تكون القوة مادية أو معنوية، فتوزيع القوة داخل النظام الإقليمي تساهم في تشكيل هيكليته و أنماط تفاعلاته ،فشكل توزيع القوة يؤثر مباشرة على درجة الاستقرار السياسي و طبيعة الصراع داخل النظام الإقليم

7 –طبيعة وخصائص النظام الإقليمي:

يقصد بالخصائص العامة التي يتميز بها النظام و فواعله، من صفات مثل مدى امتداد المهيمن الإقليمي ،و علاقات الأطراف الأخرى مع الوضع، و طبيعة الاتصالات داخل النظام من حيث الكثافة و السيولة ،فزيادتها تساهم في ترسيخ علاقات التعاون و الحوار، و طبيعة التهديدات من حيث مصادرها ، و أنواعها و درجاتها ، وقسم الكاتبان النظام الإقليمي إلى ثلاث أجزاء، هي منطقة القلب، منطقة الهامش، ونظام التغلغل. واعتبرا أن الأول يضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة، أما منطقة الهامش فتضم الدول التي هي بعيدة عن قلب النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو إقتصادية أو تنظيمية، ولكن مع ذلك تقوم بدور معين في سياسة النظام الإقليمي، أما نظام التغلغل فيضم الدول الخارجية عن النظام والتي تقوم بدورها سياسيا في العلاقات الدولية لهذا النظام. واعتبر الكاتبان أن هناك أربع فئات من المتغيرات تحدّد موقع الدول في التقسيمات الثلاث وتحدّد طبيعة النظام بشكل عام، هي طبيعة ومستوى التماسك في النظام، طبيعة الاتصالات في النظام، مستوى القوة أو الإمكانات في النظام وبنية العلاقات وأنماطها.

كما أن نوع التوازن داخل النظام الإقليمي يحدد طبيعة تفاعلاته الداخلية، والتوازن داخل النظام الإقليمي يتنوع من سعي لتوازن داخلي ، إلى السعي لتوازن إقليمي، ليمتد إلى توازن القوى الخارجية، إضافة إلى الأنماط التعاونية و الصراعية بين أطراف النظام الإقليمي ، التي تلعب دورا بارزا في تحديد تفاعلاته.

إن تحليل النظم الإقليمية تطور بشكل ملحوظ بعد الحرب الباردة ، خاصة مع تطور ظاهرة الإقليمية و بروز الإقليمية الجديدة ،وهو ما ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع و أمن و تعاون و تفاعلها على المستوى الإقليمي،فلم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي كما كان سائدا في بدايات ظاهرة الإقليمية، إضافة إلى دراسة التكتلات الإقليمية المتشكلة على مستوى الأقاليم ودورها في تفعيل مثل هذه القضايا و الآليات التي تتبعها في تحقيقها، سواء تعلقت بالعلاقات التعاونية أو بالعلاقات الصراعية ،إذ تشكل التكتلات الإقليمية إطار هام في تفعيل الحوار الإقليمي و مواجهة التحديات التي تتطلب تعاون جماعي لتجاوزها.

وللنظام الإقليمي أربع **وظائف رئيسية** هي:

1- وظيفة التكيف: تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات بينهم.

2- الوظيفة التكاملية: ويقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد، التي تتحرّك في ذلك الإطار، أكبر وأكثر ديناميكية من تلك التي تتحرّك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

ويؤدي الأداء الناجح لهذه الوظيفة إلى تدعيم القيم الخاصة بالإقليم في الممارسات العملية حيث يدخل إليها الإعتبارات الديناميكية، وبذلك ترتبط وظيفة التكامل بوظيفة التكيف.

3- وظيفة الحماية والأمن: وهي بالنسبة للنظام الإقليمي، موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، وإلاّ سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

4- وظيفة تحقيق الأهداف: وهب وظيفة تتوحد فيها أطراف النظام الإقليمي أو تفترق، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكّدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله.

8 - الدور الإقليمي:

عادة ما ينصرف الدور الإقليمي إلى الإقليم الذي تقع فيه الوحدة الدولية. فنادراً ما تطمح الوحدات الدولية إلى الاضطلاع بدور في أقاليم لا تقع فيها جغرافياً لأن قدرتها على الاضطلاع بأعباء الدول يكون باهظة في تلك الحالة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتوافر لها المقدرات للاضطلاع بأعباء الدور في أقاليم بعيدة عنها جغرافياً. ولكن الدول قد تغير من حدود الإقليم بما يتناسب مع طموحاتها، كما حدث حينما سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف الشرق الأوسط في إطار مشروع "الشرق الأوسط الأكبر" بحيث يشمل دولاً تقع في وسط وجنوبي آسيا، وحددت دورها في هذا الشرق الأوسط الذي تم توسيع حدوده ليشمل نشر الديمقراطية.

1. التكامل الإقليمي:

يعتبر التكامل أحد أشكال التفاعلات الدولية، وتثير دراسته كثيراً من المشاكل والقضايا سواء على المستوى النظري أو الجانب التطبيقي فيما يتعلق بجدواه ومجالاته وخصائصه وإمكانية تحقيقه، وما إذا كان يقصد به التكامل الدولي أم التكامل الإقليمي، حيث أن فكرة التكامل هي واحدة من الاتجاهات والنظريات والمتعلقة بكيفية صيانة السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات بين الدولي. وفكرة التكامل كظاهرة علاج لتلك العلاقات بغرض التخفيف من حدة الصراعات والحروب أو القضاء عليها، وذلك للانتقال بمجموعة من الدول التي ترغب في التكامل إلى مستوى أرقي من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم.

عرف "ليون ليندبرج" "Leon Lindberg" التكامل الإقليمي بأنه العملية التي تجد فيها الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلاً عن ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة منظمة دولية مثلاً، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد.

كما يعُتبر التكامل الدولي التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وقد برزت فكرة التكامل الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، لتمثل مركزاً وسطاً ما بين الوضع الذي كان سائداً وهو انقسام العالم إلى الدول، وبين الوضع الذي يسمح بإقامة حكومة عالمية. وعليه فالاهتمام بالتكامل الإقليمي يعود جوهره إلى نظرية أخلاقية وقيمية تقوم على بناء نمط من التفاعلات بين دول في إقليم معين، يؤدى إلى خلق أنماط جديدة ممكنة للمجتمعات الإنسانية بطريقة سلمية وعلى درجة عالية من التنظيم، مع خلق الشروط والعمليات اللازمة لتحقيق هذا الوضع.

2. التكامل السياسي:

يعد التكامل العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول

القومية القائمة، وانطلاقاً من هذا التعريف يضيف البعض بعد جديد لدراسة التكامل سواءاً الدولي أو الإقليمي، والمتعلق بمسألة نقل الولاءات من إطارها المحلي الدولة القومية إلى إطارها الواسع التكتل بين الدول المتكاملة

وعليه، يقصد بالتكامل السياسي إدماج المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية والأمنية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يتطلب دائماً إلغاء الحكومات الوطنية – مثلما هو الحال في نموذج الوحدة الفيدرالية – ولكنه قد يقتصر على نقل سلطاتها في بعض الاختصاصات إلى هذه المؤسسات وفق نمط التكامل الكنفدرالي الذي لا يتطلب تخلي الدولة عن سيادتها الكاملة خصوصاً في سياستها الداخلية

ومما لا شك فيه أن التكامل السياسي يعد من أصعب أنواع التكامل تحقيقاً وذلك أن هذا النمط من التكامل يؤدي إلى تقييد سياسة الدولة وسلطتها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لمواطنيها. كما يصطدم هذا النوع من التكامل بالنزعات والاعتبارات القومية مما دفع بالبعض لاشتراط التكامل الاقتصادي كخطوة أولى سابقة له.